

مساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في تعزيز حوكمة الشركات

*The contribution of information systems auditing standards to enhancing corporate governance*ط.د : تلي ناصر¹ ، د : بهاز جيلالي²¹ جامعة غرداية (الجزائر) المخبر: التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية ،telli.naceur@univ-ghardaia.dz² جامعة غرداية (الجزائر)، المخبر: التطبيقات الكمية و النوعية للارتقاء الاقتصادي الاجتماعي و البيئي بالمؤسسات الجزائريةbahaz_dj@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/12/01

تاريخ القبول: 2024/11/10

تاريخ الاستلام: 2024/10/11

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف مساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في تعزيز حوكمة الشركات ، حيث أصبحت حوكمة الشركات ذات أهمية كبيرة على المستوى العالمي ، وذلك من خلال ترسيخ مبادئها (معاييرها) ومساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في الإفصاح و الشفافية و إيصال المعلومة في وقتها المناسب للأصحاب المصالح والضمان حقوق المساهمين للنهوض بالاقتصاد ومناقسة الشركات الكبرى ، وذلك بتطبيقات نظم المعلومات الحديثة

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ، معايير تدقيق ، نظم المعلومات

تصنيف JEL: G10

Abstract:

This research aims to identify the contribution of information systems auditing standards in enhancing corporate governance, as corporate governance has become of great importance at the global level, through establishing its principles (standards) and the contribution of information systems auditing standards to disclosure, transparency, and delivering timely information to stakeholders. Interests and guarantees of shareholders' rights to advance the economy and compete with major companies, through applications of modern information systems.

Keywords: Corporate Governance; Auditing Standards; Information Systems**Jel Classification Codes:** G10

1. مقدمة:

إن مصطلح حوكمة الشركات " Corporate Governance " أصبح له أهمية كبيرة على المستوى الدولي، لما لها من انعكاسات على الأمان و الشفافية ، بل إن مدى تفعيلها أصبح معيار لنزاهة اقتصاد الدول و أساسا فاعلا لتصنيفها ضمن البيئات الاستثمارية وذلك بعد سلسلة من الانهيارات و الفضائح المالية التي تعرضت لها بعض الاقتصاديات العالمية الكبرى ، حتى وصلت إلى انهيار الشركة التدقيق الشهيرة (شركة آرثر أندرسون (ARTHOR ANDERSON) .

وفي ظل هذا الواقع سارعت الكثير من المؤسسات الدولية و المنظمات المهنية في العديد من الدول للسعي إلى تحقيق رقابة فعالة على إدارة المؤسسات ، وذلك بالتطورات الهامة لنظم المعلومات في مجال التشغيل البيانات و حصول على المعلومات التي تساعد الإدارة للقيام بالوظائفها وربطها بالمحيط الخارجي .

حيث أصبحت مهنة المدقق تلعب دور مهم في إبداء رأيه على تقارير و القوائم المالية التي تتحصل عليها المؤسسة من خلال تدقيق نظم المعلومات وذلك لتعزيز حوكمة الشركات.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن أن تسهم معايير تدقيق نظم المعلومات في تعزيز حوكمة الشركات

أهمية البحث : تتجلى أهمية هذا البحث من خلال مساهمة معايير تدقيق نظم المعلومات في ظل تعزيز حوكمة الشركات من اجل توفير الإجراءات لازمة لتسيير المؤسسات الاقتصادية ، وسعى في إيصال المعلومة في وقتها المناسب للأصحاب المصالح والضمان حقوق المساهمين، عن طريق نظم المعلومات الحديثة .

أهداف البحث : يهدف هذا البحث تعرف إلى ماهية كل من حوكمة الشركات و تدقيق نظم المعلومات ، و ماهية معايير تدقيق نظم المعلومات، التي يمكن ان يسترشد بها المدقق للقيام بأعماله ، ودور الذي تلعبه الشركات من خلال تطبيق نظم المعلومات

دراسات سابقة

(أ) الدراسات العربية :

1- دراسة : نرجس حميمش و قالون جيلالي (2016) بعنوان : " مساهمة تدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات في تجسيد حوكمة التكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية "

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع آراء المدققين و المهتمين بالحوكمة حول دور التدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات في تجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة بأقل قدر من المخاطر و التكاليف ، وخلصت لعدة نتائج أهمها أن تدقيق تكنولوجيا المعلومات يسهم في تجسيد معايير جودة المعلومة المالية وتدني مخاطر تكنولوجيا المعلومات وأحكام الرقابة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات .

وأوصى على مدققي أنظمة المعلومات الحرص على تطوير مهاراتهم وزيادة معارفهم في مجال التكنولوجيا المعلومات ، ولتجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات يتطلب شراكة فعلية بين مختلف الأطراف المؤسسة .

2- دراسة :علي خضير عباس الفلاحي (2021) بعنوان : "مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وتأثيره في وضع خطة التدقيق /دراسة تطبيقية "

تهدف هذه الدراسة إلى اثر مدى التزام بحوكمة المصرفية في وضع خطة التدقيق للمدقق الخارجي ، حيث تطرق الباحث إلى الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات و مبادئها وآلياتها

وتوصلت الدراسة إلى اتساع إجراءات المدقق ليشمل فحص مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ، ووضع خطة التدقيق في إطار الحوكمة ، وأوصى الباحث إلى نشر الوعي عن ثقافة ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وتكثيف الجهود لتبني مبادئ الحوكمة المصرفية في العراق لدى كل الأطراف المستفيدة و الفاعلة في المصارف . من خلال دعم آلياتها وتفعيلها و خاصة دعم التدقيق الخارجي .

3- دراسة:فاطمة الزهراء رقايقية (2014) بعنوان : " مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -"

تهدف هذه الدراسة إلى الدور الذي يؤديه تدقيق الحسابات باعتباره آلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات في تحسين وزيادة فعالية جودة المعلومات المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن نشاط تدقيق يركز على تقييم و فحص نظام الرقابة الداخلي ونظام المعلومات المحاسبي المسؤول عن تزويد الإدارة بمختلف المعلومات المالية ، و أوصى الباحث بإسراع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بعد تدعيمها بأطر قانونية و أحكام تنظيمية ، والعمل على تحسين سير نظام الرقابة الداخلية بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة .

(ب) الدراسات الأجنبية :

1- دراسة : (Saira Kharuddink, 2010) بعنوان : Information System and Firms

Performance: The Case of Malaysian Small Medium Enterprises

هدفت هذه الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد على نظام المعلومات يزيدها من أدائها وتحسين كفاءة الأعمال و يمنح لها القدرة على المنافسة مع الشركات الكبرى ،

وتوصلت هذه الدراسة يجب على الشركات الصغيرة و المتوسطة ان تغتني الفرصة للحصول على المنح التي تقدمها الحكومة الماليزية .

2- دراسة : (Nadlifatin ,Subriadi,Rusman, 2022) بعنوان : Analysis Factors Affect

Information System Audit Using COBIT and ITIL Framework

هدفت هذه الدراسة إلى أن تحسين أداء تقنية المعلومات تؤدي إلى نمو الأعمال و تعزيز الميزة التنافسية في الإدارة و حوكمة التكنولوجيا المعلومات

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق و استخدام التكنولوجيا تتطلب عمليات تدقيق تقنية المعلومات وذلك لضمان نظام مرن و متكامل للإدارة الفعالة وإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات .

3- دراسة : (Amra Alagic , Lejla Turulja, Nijaz Bajgoric, 2021) بعنوان :

Identification of information system Audit Quality Factors

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل جودة تدقيق نظم المعلومات وكذلك طريقة قياس جودة تدقيق نظم المعلومات ، وتوصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات أن بناء جودة تدقيق نظم المعلومات يتكون من المؤشرات التالية ، استقلالية المدقق و خبرة المدقق وكفاءة المدقق

2. ماهية حوكمة الشركات

1.2 مفهوم حوكمة الشركات :

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي (O E C D ، 1999) على أنها : النظام الذي يوجه و يضبط أعمال الشركة حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات كمجلس الإدارة و المساهمين و ذوي العلاقة ، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة ، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتقييم ومراقبة الأداء .

كما عرفها كذلك على أنها : الإطار الذي ينبغي أن يتضمن التوجيه الاستراتيجي للشركة الرصد الفعال من جانب مجلس الإدارة وكذا مساءلته أمام الشركة المساهمين . (فداوي، 2013/2014، صفحة 31)

تعرف بانها " مجموعة الآليات والقوانين والنظم والقرارات والإجراءات التي تحقق التوازن بين أطراف المصالح داخل وخارج المؤسسة التي تعاني من التضارب في مصالحها، فهي النظام الذي بموجبه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها، فهي مجموعة العلاقات لإدارة الشركة بمشاركة الجميع " . (السعيد، مهاوات، و بكاي، 2018، صفحة 108)

و عرفت مؤسسه التمويل الدولية " IFC " حوكمة الشركات بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها . (أحمد، صادق، و ياسين، 2018، صفحة 50)

كما عرفها الدكتور طارق عبد العال حماد بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى، من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية . (حماد، 2004، صفحة 13)

وبناء على التعاريف السابقة فإن الحوكمة الشركات هي :

"مجموعة من معايير التي تضبط أعمال الشركة ،وتسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف ذات المصلحة داخل وخارج الشركة، وحماية ممتلكاتهم في ظل تطبيق معاييرها ،وبالتالي اطمئنان أكثر للمستثمرين على أموالهم مما يؤدي إلى تحقيق أقصى مستوى من الكفاءة ، والربحية للشركة".

2.2 مبادئ (معايير) حوكمة الشركات :

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وضعت في سنة 2004 ستة مبادئ أساسية ،حيث تعتبر بمثابة معايير التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف

1.2.2 ضمان وجود أساي فعال لحوكمة الشركات :

وينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي "ينبغي على إطار الحركة أن يشجع على شفافية والفعالية الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية " كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها .

ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس الإطار فعال لحوكمة الشركات، هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

-ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

-ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة.

- ينبغي أن تكون لدى الجهات الشرفية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية. فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب شفافة مع توفير الشرح التام له (عبدالقادر، سريدي، وتشيكوا، 2022، صفحة 596)

2.2.2 حفظ حقوق جميع المساهمين:

نقصد بحقوق المساهمين الحقوق التي يكتسبها حملة الأسهم، والأسهم تتمثل بالحصص التي يقدمها الشركاء كمساهمة في رأسمال الشركة، فالسهم إذن يمثل حصة الشريك في رأس المال وحق الشريك في الشركة وهو في نفس الوقت الصك المثبت لهذا الحق.

وهكذا فإن الهيئة العامة باعتبارها الجهاز الذي يضم جميع المساهمين تعد كقاعدة عامة من الناحية القانونية صاحبة السيادة في الشركة، ألا أن الواقع ليس كذلك، إذ يجبر أن يحضر المساهمون اجتماعات الهيئة العامة للتأكد من سلامة وضع الشركة المالي، فقط أن همهم الوحيد المضاربة على اسهم الشركة، وليس نيتهم الاشتراك بهذا المشروع المالي للوصول إلى الهدف الذي قامت من أجله الشركة.

بناء على ذلك، فقد أصبحت السيادة الفعلية في يد مجلس الإدارة في غياب الهيئة العامة التي يفترض الأخيرة حضور الاجتماعات وجعلها أداة من أدوات الرقابة الفاعلة وليس جهازا صوريا قليل الفاعلية.

وعليه فإن السلطة داخل الشركات المساهمة قائمة على أسس ديمقراطية ليس له أساس من الصحة، فالأساس حجم ملكية رأس المال في الشركة، التي تؤدي بالضرورة إلى سيطرة قلة من كبار

المساهمين، ويمكن أن تكون هذه السيطرة لمساهم واحد على إدارة الشركة وتسخير هيئاتها لتحقيق

مصالح خاصة، وقد تتعارض هذه المصالح مع مصلحة الشركة.

وعليه يأتي دور الحوكمة في وضع الضوابط القانونية لضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين والمشاركة الفعالة للجميع، دون تمييز على أساس عدد الأسهم التي يمتلكها كل شريك (الراوي، 2014، صفحة 188).

3.2.2 المعاملة المتساوية للمساهمين:

يجب تحقيق المساواة ومعاملة عادلة لكافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والأجانب، بحيث يجب أن يتحصل جميع المساهمين على حقوقهم وتوفير لهم جميع المعلومات عن الشركة.

4.2.2 الشفافية الإفصاح :

إفصاح عن الوضع المالي وذلك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وعرضها بعدالة وشفافية وإيصال المعلومة في الوقت المناسب لمستخدميها وذلك باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية.

5.2.2 مسؤوليات مجلس الإدارة :

يجب لحوكمة الشركات أن تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يضمن تحقيق مبدأ الاستقلالية عن مالكي الشركة، وتحديد حقوق والواجبات، وأن يضمن محاسبة ومساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، ومراجعة ورقابة فعالة وتوجيه استراتيجيات الشركة وخطط العمل وسياسة المخاطر، ويجب أن يصل أعضاء المجلس إلى المعلومات الدقيقة والمناسبة وفي وقتها المحدد من أجل قيام بمسؤولياتهم .

6.2.2 دور أصحاب المصالح :

يجب على أصحاب المصالح تشجيع التعاون بينهم وبين مجلس الإدارة من أجل حماية حقوقهم، واعتراف الإدارة بحقوقهم وفق لقانون، وحصول على المعلومات موثوقة وملائمة ومناسبة وفي وقتها المحدد .

الشكل 1 : مبادئ حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الباحثين

3. معايير تدقيق نظم المعلومات:

1.3 ماهية التدقيق :

1.1.3 تعريف التدقيق :

هو عبارة عن تحقيق وبحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية و الإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين شركاء ، نقابة وبنوك.....الخ حول صحة و مصداقية المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم والتي تمثل واقع المؤسسة. (الدين، 2015، صفحة 10)

تعرفه جمعية المحاسبية الأمريكية AAA :هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي ، التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية ، وذلك

لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة ، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة . (رفاعه، 2017، صفحة 15)

ويعرف أيضا على أنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية ،البيانات ،المستندات و الحسابات الخاصة بالمؤسسة موضوع التدقيق فحصا انتقاديا منظما للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع و النتائج المالية الحقيقية للمؤسسة لفترة معينة. (الزهران، 2020، صفحة 26).

ويمكن استخلاص التعريف التالي :

هو الفحص بصورة منتظمة للبيانات و المستندات الكيان من اجل جمع أدلة إثبات لإبداء رأيه في التقرير حول صحة و صدق المعلومات المالية

2.1.3 أنواع التدقيق : لعملية التدقيق أنواع كثيرة من بينها

- التدقيق المالي
- التدقيق العمليات (التشغيلي)
- التدقيق الجبائي
- التدقيق الجودة
- التدقيق الإداري
- التدقيق البيئي
- التدقيق الإستراتيجي
- تدقيق نظم المعلومات

2.3 نظم المعلومات:

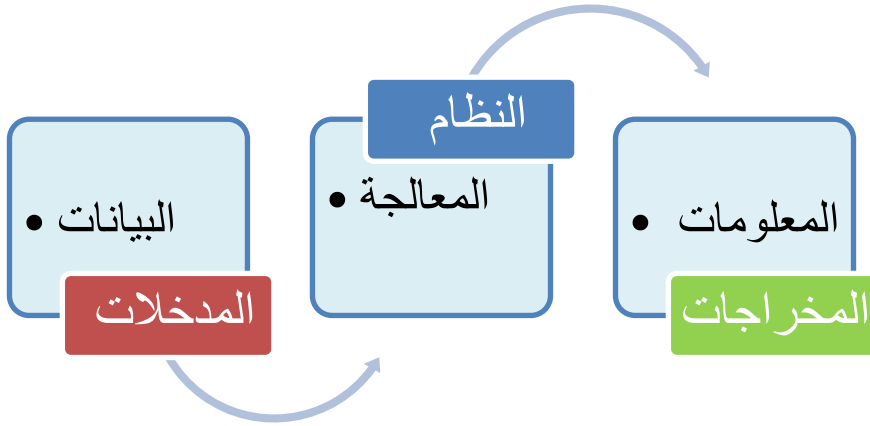
هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة تتمثل في جمع، تخزين، معالجة و نشر البيانات في محيط النظام ،حيث تجمع المدخلات من مصادر عدة وتتم معالجتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات ،وتحال

نتائج المعالجة (المخرجات) إلى الجهة المستفيدة من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات أو من أجل تحديث البيانات المخزنة . (علون، 2015، صفحة 76)

1.2.3 تدقيق نظم المعلومات :

عرف على انه عملية جمع و تقييم أدلة إثبات لتحديد ما إذا كان النظام المعتمد على الحاسب يساهم في حماية الأصول و الحفاظ على سلامة البيانات إدارة الموارد بكفاءة و تحقيق الأهداف المؤسسة. (علون، 2015، صفحة 27). يمكن ان نفرق بين البيانات و المعلومات ✓
البيانات Data : هي المادة الاولية تدخل للنظام (المدخلات) ليتم معالجتها لتتوصل على المعلومات على شكل المخرجات

✓ المعلومات Information: هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل يسمح استخدامها والاستفادة منها ويمكن عن تصبح هذه المعلومات في نظام اخر بالبيانات ويمكن القول ان نظم المعلومات تستخدم البيانات كمدخلات ثم تقوم بمعالجتها لكي تتوصل على المعلومات كمخرجات ليستفيد منها اصحاب المصالح ... الخ .



. المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.3 المكونات الأساسية لأنظمة معلومات هي : (حصوري و عباس، 2021، صفحة 414)

-المكونات المادية : وهي مجموعة الأجهزة التي تقوم بمعالجة البيانات والمعلومات وعرضها وتتمثل في وحدة المعالجة، وحدات الإدخال، وحدات الإخراج، وحدات التخزين؛
-البرامج: هو برنامج أو مجموعة من البرامج التي تمكن المكونات المادية من معالجة البيانات

- قاعدة البيانات: هي مجموعة من الملفات أو الجداول المرتبطة التي تحتوي على البيانات؛
- الشبكة هي نظم الاتصال سلكي أو لاسلكي: يسمح لأجهزة الكمبيوتر المختلفة بتقاسم الموارد
- الاجراءات أو الطرق: هي مجموعة من الإرشادات حول كيفية دمج المكونات المذكورة أعلاه لمعالجة المعلومات وإنشاء المخرجات المطلوبة
- الأشخاص: هم الأفراد الذين يستخدمون الأجهزة والبرامج، التي بحوزتهم أو يستخدمون مخرجاتها.

3.3 معايير التدقيق الدولية لنظم المعلومات

لقد أصدرت الجمعية الدولية لتدقيق و الرقابة على أنظمة المعلومات عدة معايير سوف نوضحها في الجدول الآتي:

الرقم	عنوان المعيار
1	دستور مهنة التدقيق نظم المعلومات
2	الاستقلالية
3	المعايير والأخلاقيات المهنية
4	الكفاية المهنية
5	التخطيط
6	اداء عملية التدقيق
7	التقرير
8	أنشطة المتابعة
9	المخالفات و التصرفات غير القانونية
10	حوكمة تكنولوجيا المعلومات
11	استخدام تقييم المخاطر في تخطيط عملية التدقيق
12	الاهمية النسبية في التدقيق
13	استخدام عمل الخبراء الآخرين
14	أدلة إثبات التدقيق
15	الضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات
16	التجارة الالكترونية

المصدر: جهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البيئة الالكترونية ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2014 بتصرف

وسنحاول شرح هذه المعايير باختصار

-دستور مهنة تدقيق نظم المعلومات : يجب على كل مدقق نظم المعلومات ان يلتزم بكل أحكام و شروط التي تم اتفاق عليها في رسالة مهمة التدقيق.

-الاستقلالية : يلزم هذا المعيار على ان يكون المدقق نظم المعلومات مستقل في شخصيته وكل ما يتعلق بعملية التدقيق .

-الأخلاقيات المهنية : يجب على المدقق نظم المعلومات ان يبذل العناية المهنية عند قيام بعمله (السر المهني ، الأمانة ،....الخ) من اجل تقديم خدماته بدقة و موضوعية وبدون أخطاء

-الكفاية المهنية : يجب على المدقق نظم المعلومات ان يكون ملما بجميع التطورات الحديثة في مجال نظم المعلومات واستعمالها في مهامه.

-التخطيط : يجب على المدقق نظم المعلومات وضع خطة إستراتيجية (برنامج عمل) قبل بدأ عمله ، وتجديد خطة موضوعية كلما استوجب الأمر وذلك اخذ بعين الاعتبار المعلومات التي تحصل عليها خلال عمله .

-أداء عمل المدقق : يلزم هذا المعيار المدقق بمايلي :

- تنفيذ عملية التدقيق وفقا لبرنامج عمل
- انجاز عملية التدقيق بمستوى مهني مطلوب
- تخصص سليم للوظائف الإدارية
- توفير الإمكانيات المادية و البشرية عند قيام بمهامه

-التقرير: يلزم هذا المعيار بإصدار رأي فني محايد و إذا كان هناك أسباب لعدم إصدار رأيه يتطلب منه ذكر هذه الأسباب

-أنشطة المتابعة : يلزم هذا المعيار المدقق نظم المعلومات بمتابعة أنشطته

-المخالفات و التصرفات غير القانونية : يتحمل المدقق نظم المعلومات المسؤولية عن الأخطاء وتصرفات التي يرتكبها خلال ممارسة عمله وفقا للقانون

-حوكمة تكنولوجيا المعلومات : تأكد من ان نظم المعلومات ذات جودة عالية و محمية من مخاطر التكنولوجيا

-استخدام تقييم المخاطر: يجب على مدقق نظم المعلومات استخدام أساليب حديثة لتقييم المخاطر التي قد تواجهه في أداء عمله

-الأهمية النسبية : يجب على المدقق نظم المعلومات دراسة مقدار التحريفات وتحقق اذا كان هناك فروقات مهمة تؤثر على القوائم المالية

-استخدام عمل الخبراء الآخرين : يجب على المدقق نظم المعلومات استعانة بالخبير متخصص في مجال معين من اجل جمع العناصر المقنعة الكافية و الملائمة

-أدلة الإثبات : على المدقق نظم المعلومات جمع أدلة إثبات كافية و ملائمة و تكون في وقتها بأي وسيلة من وسائله من أجل إبداء رأيه

-ضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات : يجب على المدقق نظم المعلومات تدقيق ضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات المطبقة على الأمن، الصحة و الموثوقية المعلومات ، التطبيقات ، نظام البرمجيات ،عمليات الحاسوب الخ

-التجارة الإلكترونية : يجب على المدقق نظم المعلومات تدقيق في التقنيات التكنولوجية المالية التي تستخدم في العمليات التجارية الالكترونية (إنتاج ، توزيع ، تسويق ، بيع ، إبرام الصفقات الخ)

4. خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن معايير تدقيق نظم المعلومات تعتبر وسيلة اساسية لتعزيز حوكمة الشركات وذلك لتحقيق الميزة التنافسية بين الشركات ،حيث أصبحت من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم ،وذلك بفضل أنظمة المعلومات و معايير تدقيقها

النتائج:

- تعتبر حوكمة الشركات إحدى أنظمة الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تطبيقات نظم المعلومات المستخدمة

- يقوم تدقيق نظم المعلومات على تعزيز حوكمة الشركات ، وذلك من خلال الإفصاح و الشفافية ، و الوصول المعلومات في وقتها لأصحاب المصالح ، وحماية حقوق المساهمين
- وجود اهتمام متزايد بتطبيق حوكمة الشركات من قبل المؤسسات الاقتصادية ، وذلك بفضل أنظمة المعلومات المستخدمة
- كلما زاد الاهتمام بمعايير تدقيق نظم المعلومات يساعد المدقق في الكشف على حالات التلاعب
- لتعزيز حوكمة الشركات على صعيد اقتصاديات دول العالم يجب تطوير أنظمة المعلوماتها

التوصيات :

- ✓ ضرورة تبني حوكمة الشركات في جميع المؤسسات الاقتصادية وذلك باستخدام أحدث تطبيقات نظم المعلومات
- ✓ اهتمام بنظم المعلومات الحديثة من اجل تعزيز حوكمة الشركات
- ✓ تكثيف دورات تكوينية في مجال نظم المعلومات لجميع المستخدمين من اجل زيادة وعيهم بأهميتها

5. قائمة المراجع:

- صافي أحمد، صقيح صادق، بن زيدان ياسين. (2018). أليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر .مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، العدد . 03 مارس
- جيهان عبد المعز الجمال (2014)، المراجعة في البيئة الالكترونية ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة
- أحمد قايد نور الدين، (2015) التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان .
- فاطمة الزهراء رقايقية، (2020) التدقيق المحاسبي دروس و تطبيقات ، النشر الجامعي الجديد ، تلمسان ، الجزائر .

- سعيداني محمد السعيد، لعبيدي مهاوات ، احمدبكاي .(2018).مدى فعالية حوكمة الشركات في الإلتزام بأخلاقيا الأعمال و المسؤولية الإجتماعية في الشركات العائلية في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.مجلة المالية و حوكمة الشركات ، المجلد 2، العدد 2، جامعة أم البواقي ، الجزائر.
- أمينة فداوي. (2013/2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة عنابة ، الجزائر.
- بوشامي عبد القادر ، احمد سريدي ، وعبد القادر تشيكوا. (2022). نماذج حوكمة الشركات في العالم (دراسة تجارب دولية). مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الوادي ، الجزائر، المجلد 07، العدد 02 .
- طارق عبد العال حماد. (2004). حوكمة الشركات ، المفاهيم، المبادئ، التجارب ، الدار الجامعية ، الطبعة الاولى . القاهرة.
- تامر مزيد رفاعه ، (2017)، أصول تدقيق الحسابات و تطبيقاته على دوائر العمليات المنشأة، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان .
- لطفي حصروري، و نجمة عباس. (2021). دور نظم المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسات الصحية الخاصة ، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصحية الخاصة بباتنة. مجلة دارسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد 8، العدد 2 ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، الجزائر.
- محمد ملين علون. (2015). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة). أطروحة دكتوراه في محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
- مظفر جابر الراوي. (2014). تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق اقلية المساهمين في الشركات المساهمة (المملكة الاردنية الهاشمية نموذجا). مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 11 .